

وتكون رئاسته لقيب المهندسين ، وهو الذي يمثل الاتحاد في علاقته بالغير . وفي حالة غيابه يتولى رئاسة المجلس أكبر الأعضاء سناً ، ويجوز للمجلس أن يعين من بين أعضائه أميناً دائماً للاتحاد بين النظام الداخلي اختصاصه .

مادة ٤ - يعقد مجلس الاتحاد اجتماعات دورية كل ثلاثة شهور بناء على دعوة من رئيسه ، كما يجوز له أن يعقد اجتماعات طارئة بناء على طلب نقيب أي نقابة من النقابات الأعضاء .

ولوزير للصناعة ولغيره من الوزراء الذين يدخل نشاط الاتحاد ضمن تخصصات وزاراتهم أن يطلب دعوة المجلس إلى الانعقاد للتشاور حول أية مسألة تتعلق بتحقيق أهداف الاتحاد أو العلاقة بين النقابات الأعضاء .

مادة ٥ - يضع مجلس الاتحاد نظاماً داخلياً يتضمن القواعد التي تتبع في إدارة جلساته والتصويت فيها وتحرر محاضرهما وتحديد مساهمة كل من النقابات الأعضاء في نفقات الاتحاد ونظامه المالي والإداري وكل ما يتعلق بسير العمل في الاتحاد ، ويصدر بهذا النظام الداخلي قرار من وزير الصناعة .

مادة ٦ - يتولى مجلس الاتحاد اقتراح قواعد الامتحان الذي يقبل بمقتضاه أعضاء نقابة المهن الفنية التطبيقية في عضوية نقابة المهندسين .

مادة ٧ - يعقد الاتحاد مؤتمراً سنوياً يشترك فيه جميع أعضاء المجلس النقابات المنضمة إليه ويرأسه رئيس مجلس الاتحاد ، ويرض على هذا المؤتمر تقرير عن النشاط الذي قام به الاتحاد خلال السنة والمسائل التي عرضت عليه وتوصياته بشأنها .

وبين النظام الداخلي للاتحاد طريقة الدعوة إلى المؤتمر ونظام جلساته والمسائل الأخرى التي يجب عرضها عليه .

مادة ٨ - تلغ قرارات وتوصيات مجلس الاتحاد ومؤتمرو السنوي لدى وزير الصناعة خلال سبعة أيام من تاريخ صدورها ، وتكون هذه القرارات نافذة إذا لم يعترض عليها خلال عشرة أيام من تاريخ إبلاغها بها .

كما تلغ هذه القرارات والتوصيات إلى النقابات الأعضاء بعد فوات ائمة المشار إليها دون اعتراض عليها من الوزير وذلك لاتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنها طبقاً لقوانين النقابات الأعضاء .

وفي جميع الأحوال تكون القرارات المتخذة عن مجلس الاتحاد ومؤتمرو السنوي التي يحتاج تنفيذها إلى اجراء تفسري أو تعديل في النظام الداخلي للنقابة المعنية بمثابة توصيات لها .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بحكم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر بمراسلة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤)
أنور السادات

ويشكل وزير الصناعة بقرار من خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون لجنة تمثل فيها الجمعية المذكورة ووزاري الصناعة والتشؤون الاجتماعية وإدارة الفتوى لوزارة الصناعة بمجلس الدولة لتحديد ما يؤول إلى النقابة طبقاً لأحكام الفقرة السابقة .

مادة ١٠٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الصناعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه . يصم هذا القانون بحكم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر بمراسلة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤) .

أنور السادات

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٤

بإنشاء اتحاد نقابة المهندسين والنقابات الفنية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - ينشأ اتحاد يسمى "اتحاد نقابة المهندسين والنقابات الفنية" تكون له الشخصية الاعتبارية ومقره مدينة القاهرة ، ويضم نقابة المهندسين ونقابة المهن الفنية التطبيقية وأية نقابة مهنية أخرى يتصل مجال نشاطها بأهداف هذا الاتحاد ويصدر بضمها قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الاتحاد .

مادة ٢ - يهدف الاتحاد إلى تحقيق ما يأتي :

(أ) المشاركة في دراسة خطط التنمية الاقتصادية والمشروعات المدرجة بها .

(ب) بحث المسائل المشتركة التي تهم النقابات الأعضاء وتسيق مجالات نشاطها فيها .

(ج) دعم التعاون بين النقابات الأعضاء في مجال الإنتاج والتنمية وتوثيق الصلات المهنية بين أعضائها .

(د) تنظيم تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالنشاط المهني والفني بين النقابات الأعضاء .

(هـ) دراسة الوسائل المؤدية إلى تطوير برامج ومناجج الترخيص والتدريب المهني والصناعي والمهني الخاصة بالمهندسين والفنيين .

(و) تسيق التعاون بين النقابات أعضاء الاتحاد وبين الاتحادات والمنظمات الهندسية والفنية في الدول العربية وغيرها .

مادة ٣ - يكون للاتحاد مجلس يتولى العمل على تحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة السابقة ووضع الوسائل المؤدية إلى ذلك .

ويشكل من نقيب كل نقابة من النقابات الأعضاء في الاتحاد ووكيلها وأمينها العام وأمين الصندوق .